التّشكيل الصّرافي للجموع "غير الإلصاقيّة" في اللسان العربيّ
مقاربة صرف– صواتيّة أبوفونيّة ثلاثيّة الأبعاد

The Formation of Non-concatenative Plural Forms in Arabic: A Three-dimensional ApophonicMorpho-phonological Approach

مـحمـد التاقـي [1]

الملخص

تعد قضيّة التّشكيل الصّرافي للجموع "غير الإلصاقية" في اللسان العربي، وفي العديد من الألسن الساميّة الأخرى، من القضايا المعقدة التي شكلت تحدّيا لمختلف المقاربات والدراسات، سواء منها اللغوية العربية القديمة أو اللسانية الحديثة. ومن الإشكالات الأساس التي يطرحها: إشكال الترابط الممكن ضبطه بين صيغة المفرد وصيغة الجمع المقابلة لها، ممّا يطرح صعوبة توقع الترابط الذي يمكن أن يجمع الشكل الصرافي "للمفرد" بالشكل الصرافي "للجمع". ويتمثل الإشكال الثالث في مدى صحة فرضية "اشتقاق" الجمع غير الإلصاقي من "المفرد" التي نجدها مطروحة في الأدبيات اللغوية واللسانية.

يعملُ هذا البحث، المخصّص للأسماء الحاملة لصائت واحد في جذعها، على وضع تصور يتجاوز الطرح القديم المبني على ثنائية "القلة" و"الكثرة"، والصيغ الجاهزة، و"الأصل" و"المشتق"، والعناية بوصف التحولات التي تحدث على هذا "الأصل" للحصول على شكل الجمع.

فالتصور الذي نقترحه، يعتمد فرضية مفادها وجود "هيكل" واحد يمكّن من تشكيل "المفرد" وتشكيل "الجمع غير الإلصاقي". بالبرهنةِ على هذه الفرضية عبر طرح مقاربة صرف– صواتية؛ تعتمد التمثيل المتعدد الخطوط، ونظرية العمل والجذب والنظرية الأبوفونية.

الكلمات المفتاحية

الجمع غير الإلصاقي، التكسير، الهيكل، النظرية المقطعية، نظرية العمل والجذب الصواتية، النظرية الأبوفونية.

DOI: 10.15849/ZJJHSS.220508.08

[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

Abstract

The formation of non-concatenative plurals in Arabic, and in other Semitic languages, has always been one of the most challenging issues to many approaches and studies in both old and modern linguistics.Another relevant and essential issue, which might be posed by the linking relationship between a morphological singular form and its equivalent plural form, is the difficulty of predicting how the latter is assigned to the former. While the third issue lies in the degree of accuracy of the theory claiming that the non-concatenative plural form is being derived from its corresponding singular one and that is spread in the literature.

Devoted to the nouns that only have one vowel in their stems, this paper will introduce a new conception that extends the old ones that are concerned with the duality of the "few" versus the "many", the fixed patterns, the "base" versus the "derivative" and with the changes that are affecting this singular "base" to transform it into a plural form. Our proposed conception is based on a hypothesis that assumes the existence of an underlying rule-based template that allows the formation of both the "singular" and the "non-concatenative plural". To prove our hypothesis, we will adopt a morpho-phonological framework that is endowed with a multilinear annalistic grid, the theory of charm and government, and the apophonic theory.

Key Words: Non-Concatenative Plural, Broken Plural, Template, Prosodic Theory, Phonological Theory of Charm and Government, Apophonic Theory.

المقدمة [1]

تعد قضية التشكيل الصرافي للجموع غير الإلصاقية في اللسان العربي، وفي العديد من الألسن السامية الأخرى، من القضايا المعقدة التي شكلت تحديًّا لشتّى المقاربات والدراسات، سواء منها اللغوية العربية القديمة أو اللسانية الحديثة. وقد تجسد هذا التحدي في التسمية التي بها تَمَّ نعت هذه الظاهرة. إذ سمَّاها اللغويون والتصريفيون العرب القدامى، وبعض اللسانيين الذين ساروا على نهجهم على المستوى الاصطلاحي، بـ"**جمع التكسير**" أو "**الجمع المُكَسَّر**" **Pluriel brisé/Broken Plural**. وسمَّاها بعض اللسانيين بـ:"**الجمع الداخلي**" **Pluriel interne**. أما ميزة هذا النوع من الجموع تكمن في عدم اعتماده النهج الإلصاقي لصُرفة دالة على الجمع، وعوض ذلك اعتمد نهجًا مبنيًّا على تناوب حركي داخلي، وتوسع أو تقلص مقطعي، يُفضي إلى تشكيل صرافي مغاير للشكل الصرافي المفترض أنه كان عليه قبل التغيير.

[1] أتقدم بجزيل الشكر لطلبتي بكليتي الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال وبالرباط الذين تقاسمت معهم العديد من الأفكار الواردة في هذا المقال. وأتقدم بشكر خاص للطالبة الباحثة سارة دهاب لقراءتها ومراجعتها وتنقيحها لهذا العمل، ولآرائها السديدة في مناقشتها للعديد من الجوانب المتعلقة بتشكيل صيغ الجموع في اللسان العربي.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

سنشتغل، في مقالنا هذا؛ على الأسماء الثلاثية المجردة بصيغها، وسنحاول بلورة آلية لضبط الترابط الذي يجمع أشكالها المفردة بتلك التي تُقابلها في الجمع غير الإلصاقي. ونظرًا لضيق المجال ستنحصر دراستنا على الأشكال الصرافية الاسمية الثلاثية المجردة الحاملة لصائت واحد؛ أي تلك المُعبر عنها في الأدبيات التراثية بـ"الساكنة العين": فَعْل، وفِعْل، وفُعْل. فموضوع بحثنا سيخص دراسة هيكلة هذه الأسماء على مستوى المفرد والجمع على حد سواء، والعمل على إبراز التعالق الصيغي الذي يجمع هذين المستويين.

0- 1- إشكالات البحث

نذكر من الإشكالات الأساس التي تطرحها قضية التشكيل الصرافي للجموع "غير الإلصاقية"، في اللسان العربي على وجه الخصوص، والألسن السامية على وجه العموم:

- ✓ إشكال ضبط علاقات الترابط الممكن في الجمع بين صيغة من صيغ الأسماء المفردة وما يقابلها على مستوى مجموعة صيغِ الجمع، فصيغة مفرد ماقد تقابلها أكثر من صيغة جمع ضمن مجموعة صيغ الجمع. لذا نجد أن اسمًا مفردًا ما يمكنه تحقيق عدة أشكال صرافية على مستوى الجمع:

(1)

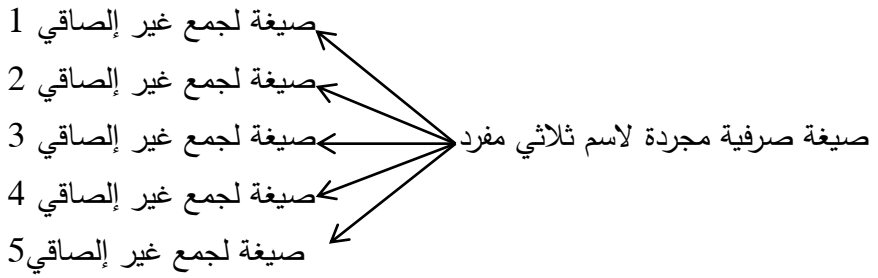

- ✓ إشكال ضبط علاقات الترابط الممكن في الجمع بين صيغة من صيغ الجمع وما يقابلها على مستوى مجموعة صيغ الأسماء المفردة، فصيغة جمع ماقد تقابلها أكثر من صيغة ضمن مجموعة صيغ المفرد كما هو مُدرج في (2):

(2)

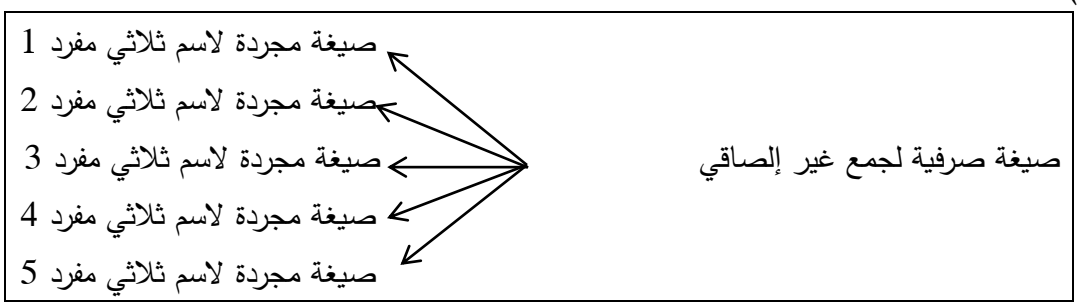

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

ينجم عن هذه التعددية الترابطية التقابلية صعوبة توقع الآلية التي تحكم ربط شكل صرافي اسمي "مفرد" بشكل صرافي اسمي "جمع". مما جعل اللغويين العرب القدامى،[1] رغم إسهابهم في تحليل هذه الظاهرة الصرافية، وسعيهم؛ لإيجاد تعليلات وقياسات لضبط آلية هذا الترابط، لم يستطيعوا تحقيق المبتغى المنشود. فقد اعتمدوا في دراساتهم هاته العديد من المرجعيات؛ منها ما هو دلالي (**الدلالة العددية:** القلة//الكثرة)، منها ما هو صوتي (**الميزان الحركي:** الخفة//الثقل) و(**طبيعة الحروف الأصول:** الصحيح//المعتل)، إلا أن النتيجة المُتَوَصَّل إليها هي "أنا لاسم الثلاثي لكثرته وسعة استعماله، كثُرت أبنية تكسيره، وكثُر اختلافها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ." (2001، ص: 224)

أما بخصوص الدرس اللساني الحديث؛ فقد نالت هذه الظاهرة قسطًا وافرًا من اهتمام الصرافيين الغربيين، نذكر من بينهم (مككارثي وبرنس McCarthy & Prince 1990، وسيجيرالSégéral1995، وكيم 2003 Kihm). إلا أن هذه الدراسات في أغلبها ابتعدت عن الأسماء الثلاثية المجردة؛ لما تثيره من إشكالات على مستوى ضبط آليات ترابطها في إطار ثنائية: مفرد//جمع، واشتغلت إما بالصيغ الاسمية الثلاثية المزيدة (المشتقات)، أو بالصيغ الرباعية والخماسية.

- ✓ إشكال يرتبط بمدى وجاهة فرضية "اشتقاق" الجمع غير الإلصاقي من "المفرد" التي نجدها مطروحة في الأدبيات اللغوية واللسانية.

وبناء عليه، فالإشكال العام الأساس الذي نروم معالجته هو المشار إليه أعلاه في (1) و(2). ويمكننا صياغته على النحو الآتي: كيف يمكننا الخروج من نظام علائقي متعدد الروابط إلى نظام علائقي أحادي الرابط يجمع بين الصيغ الثلاثية المفردة المجردة ومقابلاتها في الجمع من جهة، وبين الأسماء المحققة فعليا وجموعها؟ فمعالجة هذا الإشكال تطلب منا ضبط وتحديد آليات توليد الصيغ المفردة، ثم ضبط وتحديد آليات توليد صيغ الجموع. كما تطلب منَّا الحسم في مسألة "اشتقاق الجمع من المفرد" هل هذا الاشتقاق يتم على مستوى التقابل الصيغي أم على مستوى التحول الصيغي؟ وهل صيغ المفرد "مستقلة" عن صيغ الجموع غير الإلصاقية؟

0- 2- أهداف البحث ومسوغاته

يشكل اهتمامنا بقضية الجموع غير الإلصاقية حلقة من حلقات مشروع كبير بدأته منذ سنوات مع طلبتي، يهدف إلى بلورة طرح جديد، ورؤية جديدة للتصريف العربي نعتمد فيهما قراءة النصوص التراثية اللغوية قراءة ناقدة، مبنية على الاستفهام والتساؤل إزاء هذا المنتج العلمي من جهة، والسعي من جهة ثانية إلى الإسهام في حل ما ظل عالقًا في هذه الدراسات، ولم يستطع اللغويون القدماء تقديم قياس بشأنه[2]. إذ من خلال هذه الأبحاث نتوخى الكشف عن البناء النسقي الصرافي للسان العربي عبر تجاوز الرؤية الخطية linéaire التي هيمنت على الدراسات التراثية وعلى بعض الدراسات اللسانية الحديثة (الصرافة البنيوية، والصرافة التوليدية

[1] سنعتمد "شرح المفصل" (الجزء الخامس) لابن يعيش مرجعًا ممثلًا للنظر اللغوي العربي التراثي.

[2] لقد نشرت العديد من المقالات بلغات مختلفة عملت فيها على بسط ملامح هذه الرؤية. وقد تكللت هذه الجهود بصدور كتاب "مقاربة صرافية مبتكرة لتشكيل الجذور الثلاثية "المعتلة في اللسان العربي" سنة 2021.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

المعيار). ونسعى، في دراستنا لهذه القضية، إلى إبراز الفائدة الكبيرة التي يمكن جنيها إذا ما عملنا على تجاوز هذا النوع من التمثيل، واستبداله بتمثيل متعدد الخطوط يتيح لنا تعميق الرؤية، والوقوف عند الدور الذي تلعبه مستويات أخرى من مستويات التمثيل الصرف–صواتي، نحو المستوى المقطعي.

من زاوية أخرى، ما حفزنا للاهتمام بهذه القضية الصرافية والبحث فيها هو التسليم شبه المطلق بالتقسيم الذي وضعته الدراسات التصريفية التراثية بشأن صيغ الجموع، خاصة تلك التي قامت بتقسيم الصيغ إلى مجموعتين بناء على الدلالة العددية: القلة والكثرة. ثم عدم مدارسة آليات تشكيل صيغ الجموع غير الإلصاقية (الجموع المكسرة) رغم الإشارة إلى أنها عبارة عن إعادة بناء بمواد صيغ المفرد: "جمع التكسير، وهو يعم من يعقل وما لا يعقل (...) وإنما قيل له "مكسَّر" لتغيير بنيته عما كان عليها واحده، **فكأنك فككت بناء واحده وبنيتَه للجمع بناء. ثانيًا** فهو مشبه بتكسير البنية لتغيُّر بنيتها عن حال الصحة." (2001، ص: 213).

وسننظم بحثنا، إضافة إلى هذه المقدمة، التي وطنا فيها موضوعه، وإشكالاته، وأهدافه، في أربع فقرات، سنعرض في الأولى الصيغ الصرافية الاسمية الثلاثية المجردة، ونتناول في الفقرة الثانية النظر اللغوي الذي طُرِح في الدرس التراثي العربي لقضية الجمع. ونخصص الفقرة الثالثة للمقاربة التي سنبلورها لدراسة الجمع غير الإلصاقي في إطار النظر الأبوفوني المقطعي. أما الفقرة الرابعة فسنعالج فيها التقابلات الصيغية التي تجمع بين الأشكال المفردة وأشكال الجمع غير الإلصاقي.

1. الصيغ الصرافية الاسمية الثلاثية المجردة

لقد عمل التصريفيون العرب على ضبط الصيغ الاسمية الثلاثية المجردة التي يتضمنها اللسان العربي انطلاقًا من مقاربة توليفية رياضية أسماها الأشموني "**قسمة عقلية**": "فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء، لأن أوله يقبل الحركات الثلاث، ولا يقبل السكون، إذ لا يمكن الابتداء بساكن. وثانيه يقبل الحركات الثلاث، ويقبل السكون أيضًا، **والحاصل في ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر. فهذه جملة أوزان الثلاثي المجرد**" (الأشموني 1955، ص: 781–782)[1]:

(3)

المثال	الصيغة	البنية	الجذر
[barq]	ج3 -- -- ج2 a ج1	a --	ج2 ج3 √ج1
[balad]	ج3 a ج2 ج1 a	a a	ج2 ج3 √ج1
[katif]	ج3 i ج2 ج1 a	a i	ج2 ج3 √ج1
[ražul]	ج3 u ج2 ج1 a	a u	ج2 ج3 √ج1

[1] نقصد بالرمز "--"في هذا الجدول السكون، وبالرمز "ج" عنصر من عناصر الجذر (الحروف الأصول)

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

ج2 ج3 √ج1	i --	--ج3 ج1i ج2	[rižl]
ج2 ج3 √ج1	i a	a ج3 ج1i ج2	[ʔinab]
ج2 ج3 √ج1	i i	i ج2i ج3 ج1	[ʔibil]
ج2 ج3 √ج1	i u	u ج3 ج1i ج2	----------
ج2 ج3 √ج1	u --	--ج3 u ج2 ج1	[muhr]
ج2 ج3 √ج1	u a	a ج3 u ج2 ج1	[zuHal]
ج2 ج3 √ج1	u i	i ج3 u ج2 ج1	----------
ج2 ج3 √ج1	u u	u ج3 u ج2 ج1	[ʕunuq]

وكما هو ظاهر في (3)، فإن اللسان العربي لم يُحقق صيغتين من هذه الصيغ المحتملة، وهماصيغتا: "فِعُل" و"فُعِل".

(4)

ج1i ج2u ج3

ج1 u ج2i ج3

وبرر التصريفيون العرب إهمال هاتين الصيغتين لِكونهما تحملان حركتين ثقيلتين هما الكسرة والضمة باعتبار الضابط الذي وضعوه والمتمثل في كون "العربية تكره الخروج من ثقيل إلى ثقيل".

أما الصيغ المتبقية فتضم ثلاث صيغ تحمل حركة واحدة وسبع صيغ تحمل حركتين، وسنهتم في بحثنا هذا بالصيغ الحاملة لحركة واحدة فقط، أي تلك التي يعبر عنها في الأدبيات التراثية بالمتحركة الفاء والساكنة العين (فَعْل، وفِعْل، وفُعْل):

(5)

ج1 a ج2 -- ج3

ج1 i ج2 -- ج3

ج1 u ج2 --ج3

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

2. الجمع في النظر اللغوي التراثي العربي

يميز اللسانُ العربيُّ ضمن مقولة العدد بين ثلاثة أصناف[1]:

(6)

المفردSingulier	[1]
المثنى Duel	[2]
الجمع Pluriel	]∞+, 3[

وبناء على ملاحظة معطيات اللسان العربي، صنف اللغويون العرب القدماء الجمع إلى صنفين: "جمع سالم" و"جمع مكسر": "اعلم أن الجمع ضم شيء إلى أكثر منه (...) وهو على ضربين: جمع تصحيح، وجمع تكسير. فجمع الصحة ما سلم فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظه البتة من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع كما فعل في التثنية، ويقال له جمع سالم لسلامة لفظ واحده من التغيير(...) الثاني من ضربي الجمع، وهو جمع التكسير، وهو يعم من يعقل وما لا يعقل، نحو: "رِجال"، و"أفراس"، والمذكر والمؤنث، نحو: "هُنود" و"زُيود". وإنما قيل له "مُكَسَّر" لتغيُّرِ بنيته عما كان عليها واحده. فكأنَّك فكَّكت بناء واحده، وبنيته للجمع بناء ثانيا، فهو مشبه بتكسير الأبنية لتغيُّر بنيتها عن حال الصحة. وهذا التغيير يكون تارة بالزيادة، وتارة بالنقص، وتارة بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف..." (ابن يعيش 2001، ص: 219).

يلخص لنا النص أعلاه النمذجةla modélisation التي تم نهجها من لدن اللغويين العرب في تصنيف الأسماء المجموعة في اللسان العربي. ودون الدخول في قراءة ناقدة دقيقة لمضامين هذا النص، نعلن أنه يفصح على المقاربة التي اعتمدها اللغويون العرب في معالجة هذه القضية، والتي تنبني على ثنائية الأصل والفرع. حتوإن لم يتم التصريح بها، فبالنسبة لهم يعد "المفرد" أصلًا، والجمع "فرعًا". فالصحة والسلامة والتكسير تحيل جميعها إلى بنية الاسم في حالة الإفراد. ومنه فإن الجمع السالم أو الصحيح هو الجمع الذي يحافظ على سلامة الشكل الصرافي للاسم المفرد، ولتحويله من الدلالة على الإفراد إلى الدلالة على الجمع يستخدم اللسان آلية الإلصاق؛ عبر إلصاق صرفة دالة على الجمع. أما الجمع المكسر، في نظرهم، فهو الجمع الذي لا ينتهج النهج الإلصاقي نفسه وإنما يعمل على تفكيك صيغة المفرد ويعيد بناءها بعناصرها كاملة أو ناقصة، أو بعناصر جديدة تضاف للعناصر المفككة.

[1] تجدر الإشارة هذا إلى أن هذا التوزيع الثلاثي لا يعكس تناظرًا ثلاثيًا وإنما تناظرًا ثنائيًا، فاللسان العربي، في نظرنا، وسيرًا على الإشارات التي وضعها ابن يعيش حين عرف الجمع، حيث عدّ المثنى قسمًا من الجمع: "اعلم أن الجمع ضمُّ شيء إلى أكثر منه، **فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضمّ، وإنما يفترقان في المقدار والكمية.**" (2001، ص: 213). وفي دراستنا **للضمائر اللاصقة بالفعل** (التاقي 1999 TAKI)،عبرنا عن هذا التشارك بين المثنى والجمع، وعن تقابلهما مع المفرد بخطاطة، أبرزنا فيها أن التقابل يتم بين [+ مفرد] و[– مفرد]. وأن مجموعة الكبرى [– مفرد] تتوزع إلى مجموعة صغرى أولى تمثل المثنى، ومجموعة صغرى ثانية تمثل الجمع. (انظر التاقي 1999، ص: 210).

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

لكن الأسئلة الغائبة في هذا الطرح هي: كيف يتم تفكيك صيغة المفرد؟ وكيف تتم عملية إعادة البناءالصيغي للحصول على صيغة الجمع؟ ومتى بتم اللجوء للزيادة؟ ومتي يتم اللجوء للنقص؟ وما مسوغات هذه الزيادة أو هذا النقص؟ فاللغويون العرب بدلًا من البحث في هذه الأمور عملوا على محاولة تحديد وضبط الصيغ المكسرة التي تأتي عليها الأسماء الثلاثية المجردة. وأثناء قيامهم بهذا العمل لاحظوا كثرة وتنوع هذه الصيغ، كما لاحظوا عدم اطراديتها على مستوى الترابط الذي يمكن أن يجمع اسم مفرد مع مقابله المجموع[1]. لذا يطلعنا رضي الدين الاسترآباذي، في كتابه "شرح شافية ابن الحاجب"، "أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع، وقد يغلب بعضها في بعض أوزان المفرد، فالمصنف يذكر أولًا ما هو الغالب، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذي هو كالشاذ." (1982، ص: 89). في هذا النص، نجد أن الاسترآباذي يستعمل عبارات تحتاج إلى تدقيق إحصائي علمي لكي لا تبقى عبارات انطباعية نحو: "أكثر"، "يغلب"، "الغالب"، "غير الغالب". إن الملاحظة في ذاتها، ونقصد بها تعددية صيغ الجموع وتعددية الترابطات بينها وبين صيغ المفرد، ملاحظة دقيقة ولا أحد اشتغل بهذا الموضوع يمكنه نفيها، لكن الحكم بالجزم على أن "جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع" لا يمكن قبوله ببساطة، والتسليم به بسهولة، خاصة وأن الدراسات التراثية اللغوية رغم وقوفها على هذا الوضع المعقد المتسم بتنوع صيغ المفرد وتعدد صيغ الجموع، لم تستسلم وعملت على البحث عن بعض الأقيسة التي تقيس بها هذه الترابطات:

(7)

مجموعة صيغ الأسماء المفردة ومجموعة صيغ الجموع المقابلة لها

[1] فهذا الأمر يجعل العمل على الإحاطة بشتّى صيغ الجموع وتقابلاتها مع صيغ المفرد، وضبط المطرد وحصر غير المطرد، وتعليل الاطراد من عدمه، وبسط النتائج جميعها في هذه الورقة أمرا صعبا. فهذا يحتاج كتابًا مستقلًا سنعمل على إخراجه في القريب إن شاء الله.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

ولتحقيق هذه الغاية، عمل التصريفيون العرب على:

- ✓ توظيف العديد من الأدوات الإجرائية في شكل مفاهيم تحليلية متناغمة مع نمذجتهم: المجرد//المزيد، الغالب//الشاذ،... وقد مكنتهم دراستهم من عزل صيغ الجموع الخاصة بالأسماء المجردة وتم تحديدها في عشرة. وبهذا الشأن يورد ابن يعيش نصا للزمخشري يحدد فيه هذا التوزيع: "قال صاحب الكتاب: وللثلاثي المجرد (يقصد الاسم) إذا كسّر عشرة أمثلة: "أفعال"، "فِعال"، "فُعول"، "فِعلان"، "أفعُل"، "فُعلان"، "فِعَلة""، "فُعْل"، "فِعْلة"، فُعُل". فـ"أفعال" أعمها..." (ابن يعيش 2001، ص: 231).
- ✓ تقسيم صيغ الجموع إلى مجموعتين بناء على ثنائية دلالية هي ثنائية القلة//الكثرة؛ بملاحظتهم لدلالة الألفاظ على الأعداد استنتجوا أن هناك صيغًا من الجموع خصصها اللسان العربي للدلالة على القلة، وصيغا أخرى للدلالة على الكثرة. وافترضوا أن الحد الفاصل بين القلة والكثرة هو العدد "عشرة". فإذا كان عدد العناصر المراد التعبير عنها يقل على "عشرة" فاللسان العربي خصص لنا صيغًا صرافية دالة على هذا العدد، أما إذا فاق العدد "عشرة" فهناك صيغ أخرى يجب استعمالها للدلالة عليه.

وبهذا الشأن يطلعنا ابن يعيش أن الزمخشري يرى أن الجمع "ينقسم إلى جمع قلة وجمع كثرة. فجمع القلة العشرة فما دونها، وأمثلته: "أَفْعُل"، "أَفْعال"، "أَفْعِلة"، فِعْلَة" كـ"أَفْلُس" و"أثْواب"، و"أجرِبَة"، و"غِلْمَة(...) وما عدا ذلك جموع كثرة." (ابن يعيش 2001، ص: 224)

وبناء على هذا الافتراض يمكننا أن نرسم الخطاطة التالية لتوزيع الجموع في اللسان العربي:

(8)

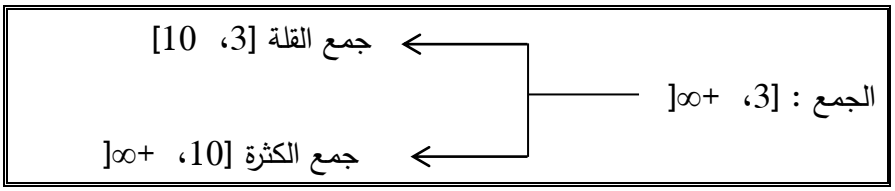

وبعد حصرهم للائحة صيغ الجموع قسموها إلى مجموعتين بناء على ثنائية القلة والكثرة[1]:

(9)

مجموعة صيغ "جمع القلة"		مجموعة صيغ "جمع الكثرة" ذات نسبة الاستعمال العالية[2]	
أفْعال	؟Aج1ج2 A Aج3	فُعول	ج1 U ج2 UU ج3
أفْعُل	؟Aج1 ج2 U ج3		

[1] لن نناقش في هذا المقام هذا التقسيم، ومدى صحته ومنطقيته، ولن ندخل أيضًا في النقاش الذي أخذ، في نظرنا، الكثير من الطاقة الزمنية والفكرية لضبط الحد الفاصل بين هاتين المجموعتين، نحو: هل العدد "عشرة" ينتمي لمجموعة القلة أم لمجموعة الكثرة أم مشترك بينهما. بعبارة أخرى فإذا كان أمر ابتداء القلة وانتهاء الكثرة محسومان باعتبار الأول هو "ثلاثة" والآخر هو "ما لا نهاية"، فإن نهاية القلة وبداية الكثرة أسالت الكثير من المداد. وسب ذلك في نظرنا ان هذا التقسيم اعتُبِرَ مسلمة.

[2] لقد استخلصنا هذه النتيجة بعد تفريغنا للجموع الواردة في معجم "لسان العرب" لابن منظور بكل مجلداته ووضعها في قاعدة معطيات تفاعلية.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

أفْعِلَة	A t ج3 ا ج2 ج1؟A	فِعـال	ج3 AA ج2 ا ج1
فِعْلَة	A t ج3 ج2 ا ج1		

إلا أن هذا التقسيم المبني على هذه الثنائية (القلة//الكثرة) لا يبدو لنا معقولًا ولا منطقيًا، فلا يعقل أن يكون المتكلم العربي إذا ما أراد التعبير بالجمع عن أشياء مجبرًا على العد قبل النطق، وأن يكون عالمًا بالحساب، وعالمًا بالشرط الصرف–دلالي المتحكم في الصيغ الواجب استعمالها في سياق تعبيره. بمعنى أن المعطى الكمي يصبح هو الموجه لعملية الانتقاء الصيغي. وقد انتبه التصريفيون العرب القدماء إلى عدم رصانة هذا التقسيم المبني على هذه الثنائية، لذا قال ابن يعيش "أن الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: "رَسَن" و"أَرْسان"، و"قَلَم" و"أَقْلام" واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة؟ وقالوا: "رَجُل" و"رِجال"، و"سَبُع" و"سِباع" ولم يأتوا لهما ببناء قلة؟ وأقيس ذلك أن يستغنى بجمع الكثرة عن القلة لأن القليل داخل في الكثير." (2001، ص: 225).[1]

لقد عملنا في هذه الفقرة على توضيح الإشكالات التي يطرحها الجمع الموسوم عند التصريفيين العرب بـ"جمع التكسير"، حيث أبرزنا كيف أنه، وبالرغم من الجهود التي بذلت لتحديد آليات قياسه، بقي محكومًا بـ"السماع"؛ لكثرة عدم اطرادية أشكاله. وأبرزنا من زاوية ثانية كيف أن النقاش الذي اعتمده الدرس التراثي اللغوي العربي لم يكن يصب في الجوهر الصرافي لهذه الأشكال اللفظية بقدر ما اهتم بالجوانب الدلالية. وكيف أن الأعمال التراثية المنجزة كانت وصفية في غالبها.

وبناء على ما أشرنا إليه أعلاه، فاهتمامنا سينصب في هذا البحث على الجموع التي تحققها الصيغ الاسمية المفردة الحاملة لصائت واحد المشار إليها في (5). وسنعمل على بلورة رؤية جديدة لمعالجة هذه القضية الصرافية العربية بالاعتماد على مرجعيات نظرية مغايرة لما كان معتمدا.

3. الجمع غير الإلصاقي: مقاربة أبوفونية

ترتكز دراستنا للجمع غير الإلصاقي على مرجعيات نظرية متعددة منها الصرافة اللاسلسلية خاصة على مستوى التمثيل المقطعي للصيغ، والنظرية المقطعية المتعلقة بالصوائت المرتفعة والعلل (كايولوفينشتام Kaye et Lowenstamm (1984))، ونظرية الجذب والعمل La théorie du charme et du gouvernement (كايولوفينشتاموفيرنيو Kaye, Lowenstamm et Vergnaud (1988)) والنظرية الأبوفونية La théorie apophonique (كرسل ولوفينشتام LowenstammGuerssel et (1996)).

[1] لقد أشار محقق كتاب "شرح المفصل للزمخشري" في هامش بالصفحة 224 إلى أن الدراسات اللغوية الحديثة أثبتت "أن التفريق في الدلالة العددية بين جمع القلة وجمع المثرة هو تفريق مصطنع. ورأى مجمع اللغة العربية في القاهرة أن الجمع أيًّا كان نوعه (جمع تكسير أو تصحيح) يدل على القليل والكثير، وإنما يتعين أحدهما بالقرينة."

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

3- 1- النظرية الأبوفونية:

تعد النظرية الأبوفونية التي وضع أسسها كرسل ولوفينشتامLowenstammGuerssel& (1990=1996) من النظريات اللسانية الحديثة التي تناولت الإشكال المتمثل في ضبط التناوب الحاصل على مستوى حركة عين الفعل الثلاثي في اللسان العربي. ويمكننا تلخيص هذه التناوبات في (10):

(10)

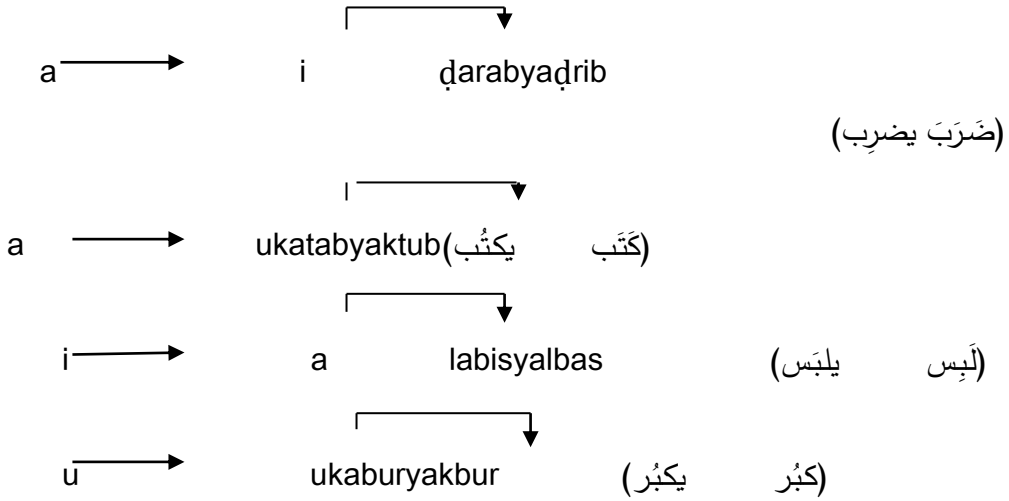

وقد استخلص الباحثان، من خلال مقاربتهم لشتى الأفعال الثلاثية العربية والتحولات التي تعيشها حركة عين الفعل، أي العنصر الصائتي الثاني من الجذع (عنصر التصنيف) الذي اصطلحا على تسميته الصائت المعجمي، أن هناك مسارا أبوفونياChemin apophonique يتحكم في هذه التحولات:

(11)

a → i → a → u u

إلا أن الباحثيْن وضعا قيودًا لهذا المسار، ولعل أهم هذه القيود هي تلك التي تنص على ألا يكون دَخْل العملية التناوبية له أكثر من خرج، وألا يكون تبادل للأدوار بين الدخل والخرج، بمعنى أن يكون عنصر ما دخلا لعنصر آخر، وفي موقع آخر يكون خرجًا لهذا العنصر، وألا يكون خرجًا معينًا له أكثر من دخل. وللخروج من هذا الخرق للقيود الموضوعة، تم افتراض وجود صيغة فعلية ثلاثية رابعة في اللسان العربي، ولعل هذا هو أهم ما تضمنته هذه النظرية بخصوص هذا الإشكال. فكيف تتجلى هذه الصيغة الرابعة؟

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

إن المعروف والمتداول في كتب التصريف العربي قديمًا وحديثًا هو وجود ثلاث صيغ فعلية ثلاثية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ. إلا أن الافتراض الذي وضعه كرسل ولوفينشتام يقضي بضرورة التمييز داخل خانة الصيغة المفتوحة العين بين خانتين: خانة الأفعال الثلاثية المفتوحة العين التي تتناوب فيها الفتحة مع الضمة بين الماضي والمضارع. وخانة الأفعال الثلاثية المفتوحة العين التي تتناوب فيها الفتحة مع الكسرة بين الماضي والمضارع. ودفعهما هذا التمييز إلى الافتراض بأن الفتحة التي تتناوب مع الكسرة، أي تلك التي تظهر في أفعال مثل ضَرَب، هي ليست عنصرًا صائتيًا يوجد ضمن المواد المستعملة في هيكلة مثل هذه الأفعال. وعليه، تم اعتبار موقع حركة عين الفعل بالنسبة لهذا النوع من الأفعال موقعًا فارغًا على المستوى الصواتيتم التمثيل له بالرمز Ø. وانطلاقًا من هذا الافتراض أصبح التمثيل لفعل مثل ضَرَب يقدم على النحو الآتي: ḍarØb. ليصبح بذلك المسار الأبوفوني المقترح في (11) على النحو الآتي:

(12)

Ø ⟶ i ⟶ a u u ⟶ ⟶

إننا نتبنى جوهر هذا الطرح الأبوفوني، لكن وفق التعديلات التي اقترحناها في أعمال سابقة (انظر التاقي 1999، و2000، و2021). ففي هذه الأعمال، جمعنا مضمون هذه النظرية بمبادئ نظرية العمل والجذب والنظرية المقطعية. وقد خول لنا هذا التركيب إعادة صياغة هذا المسار الأبوفوني على النحو التالي:

(13)

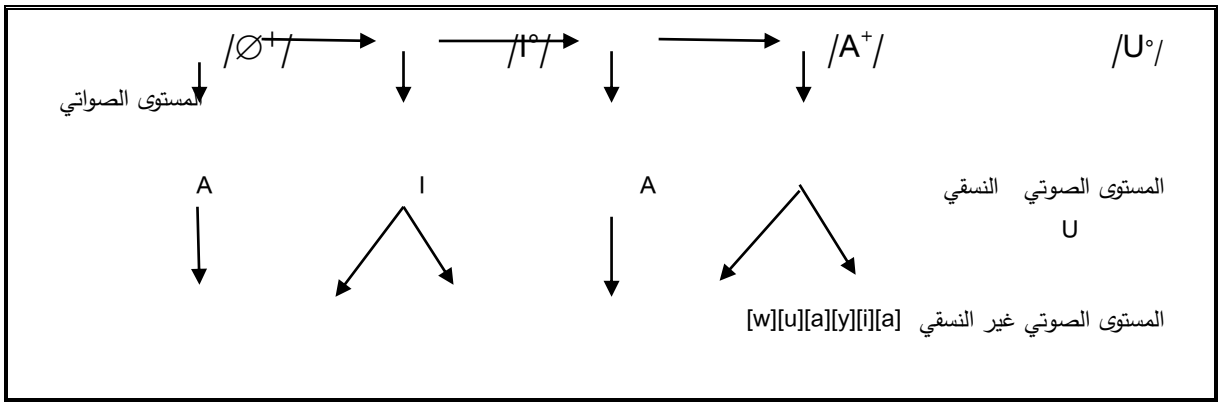

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

3- 2- فرضيات البحث

3- 2- 1- الفرضية الأولى: وحدة المقطع

أضحت مقولة "المقطع" syllabe مقولة مركزية في الدراسات الصواتية التوليدية ما بعد النموذج المعيار. وقد تمت، في العديد من الدراسات، البرهنة على الدور التفسيري الذي يلعبه المستوى المقطعي في معالجة القضايا الصرافية والقضايا الصواتية التي تطرحها الألسن الطبيعية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المقولة تمت معالجتها بمستويين مختلفين: مستوى أصواتي يعكس التمثيل الخطي للتقطيع المقطعي للكلم. ومستوى صواتي يعمل على وضع الهندسة المجردة لهذا المكون من مكونات التمثيل الصواتي، مما أسهم في تباين النظريات بشأن وضع هذه الهندسة. كما اختلفت أيضا بشأن عدد العناصر التي يمكن أن يشملها مقطع واحد، وكذا بشأن تصرف المكونات إزاء التفرع من عدمه. واختلفت حول عدد المقاطع التي يمكن أن يتضمنها لسان ما[1]. ونعلن مباشرة تبنينا للفرضية التي وضعها لوفنشتامLowenstamm1996، كما فعلنا في أعمالنا السابقة، التي مفادها وجود **مقطع واحد ووحيد كلي لكل الألسن الطبيعية هو المقطع الخفيف المكون من صامت وصائت CV^2.** ويمكننا التمثيل لهذا المقطع بناء على النظرية المتعددة الخطوط التي تربط بين خط المكونات المقطعية وخط الهيكل على النحو التالي[3]:

(14)

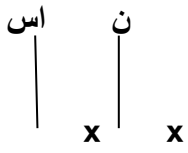

3- 2- 2- الفرضية الثانية

انطلاقًا من الافتراض الذي جاءت به النظرية الأبوفونية باعتبار وجود عنصر رابع ضمن العناصر المشكلة للنظام الصائتي العربي، وما ترتب عن ذلك من إعادة النظر في الصيغ الصرافية الفعلية الثلاثية (لوفنشتام 1996، والتاقي 1999، و2021)، فإنه يصبح لزامًا علينا إعادة النظر أيضًا في الصيغ الإسمية الثلاثية المجردة. وفي هذا السياق فإننا **نفترض وجود صيغة صرفية اسمية رابعة**، تُضاف إلى الصيغ الواردة في (7)، على غرار تلك التي تمت إضافتها إلى الصيغ الفعلية الثلاثية المجردة. ونمثل لها على النحو الآتي:

(15)

$$\text{ج}_3 \text{ -- } \text{ج}_2 \text{ Ø}$$
$$\text{ج}_1$$

[1] لـن نـدقق فـي هـذه الأمـور هنـا، ونحيـل القـارئ للتوسـع فـي شـأن التمثيـل الصـواتي للمقـاطع ودورهـا التفسـيري إلـى كايولوفنشـتام 1984 Kaye&Lowenstamm، والتاقي 1990 TAKI .

[2] لقد قدم لوفنشتام عدة براهين لتبرير فرضيته المستوحاة من ألسن عدة حيث عالج بطرحه هذا العديد من الظواهر الصواتية نحو: المد التعويضي في العبرية. وقدمنا بدورنا هذه الفرضية في التاقي 1999 TAKI، بشأن تصرف الأفعال المعتلة، والمد الصائتي.

[3] نقصد بـ"اس" مكون استئناف المقطع Attaque، وبـ "ن" مكون نواة المقطع Noyau.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

بناء عليه، نعوض الجدول الوارد في (5) بالجدول أدناه:

(16)

ج1 Ø ج2 -- ج3

ج1 a ج2 -- ج3

ج1 i ج2 -- ج3

ج1 u ج2 -- ج3

إن هذه الإضافة من شأنها تقسيم المجموعة التي كانت الدراسات التراثية تصنفها "مفتوحة العين" إلى مجموعتين: مجموعة مفتوحة العين بالعنصر الصائتي/A^{+}/، ومجموعة مفتوحة العين بالعنصر[1] /Ø/$^{+1}$. وبناء على ذلك، فإننا نعتبر **العنصر الصائتي الوارد بين العنصر الجذري الأول والعنصر الجذري الثاني عنصرًا تصنيفيًّا للمجموعة**. فمجموعات الصيغ المفردة الاسمية الثلاثية المجردة تصنف بحسب الصائت التصنيفي الذي تحمله ضمن مكوناتها الذي سنمثله في خط تنضيدي مستقل. وبناء عليه، نصبح أمام صيغة صرافية واحدة مصدر الاختلاف فيها هو الصائت التصنيفي وليس الصيغة. وهذا يوصلنا إلى الفرضية الثالثة.

2-3- 3- الفرضية الثالثة

تتمثل هذه الفرضية في وضع **هيكل واحد مولد للأشكال الاسمية المفردة وجموعها** غير الإلصاقية. هذا الهيكل يمكننا من توليد مختلف الصيغ الاسمية الثلاثية المجردة المفردة وصيغ جموعها غير الإلصاقية، وهو يتكون من خمسة مقاطع، اثنان منها يمكن تنشيطهما معًا أو تنشيط أحدهما في حال توليد صيغ الجموع غير الإلصاقية.

ونتمثل لهذا الهيكل بالشكل الآتي:

(17)

خط المكونات المقطعية: ن اس ن اس ن اس ن اس ن اس

خط الهيكل: [x x]$_5$ [x x]$_4$ [x x]$_3$ [x x]$_2$ [x x]$_1$

فالمقطع رقم "1" والمقطع رقم "3" هما المقطعان اللذان يتم تنشيطهما معا أو أحدهما أثناء توليد صيغ الجموع، بينما يظلان دون تنشيط أثناء توليد صيغ المفرد. هذا التنشيط activation هو الذي يسمح لهما باستقبال العناصر المولدة أبوفونيا على مستوى خط الملء.[2]

[1] للمزيد من التفاصيل بخصوص تصرف هذا العنصر نحيل القارئ على التاقي 1990، و2001، و2021.

[2] انظر التاقي 1999، و2001، و2017، و2021 للتوسع في آليات اشتغال سيرورة الملء.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

4. التقابلات الصيغية بين المفرد والجمع غير الإلصاقي

أفرزت الدراسات السابقة التي اهتمت بقضية الجموع في العربية من زاوية إحصائية،[1] نسبة عالية لورود صيغ الجمع الثلاث النتائج الآتية: "فُعول" و"فِعال" و"أفعال"، هذه الصيغ الجمعية تقابلها العديد من صيغ المفرد. مثل صيغة "فَعْل"، صيغة "فِعْل"، صيغة "فُعْل". بالإضافة إلى الصيغ الأخرى المتحركة العين أي الحاملة لأكثر من صائت على مستوى بنيتها. وسنحصر مجال درسنا في هذه الورقة على صيغتي "فُعول" و"فِعال" ومقابلتهما للصيغ المفردة الحاملة لصائت واحد (أي الساكنة العين)، وبمعالجتنا للتقابلات التي تجمع هذه الصيغ المفردة بصيغ الجموع المحددة سنعمل على استخلاص الآلة المتحكمة في عملية توليد شكل الجمع غير الإلصاقي.

صيغتا "فُعول" و"فِعال" مقابل مفرد "فَعْل" (المفتوح الفاء والساكن العين):

(18)

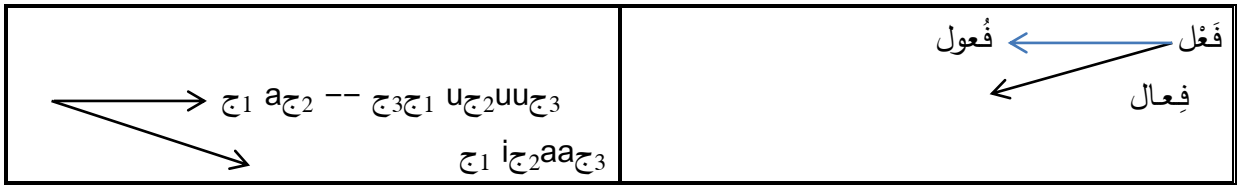

يبلغ إجمالي الأسماء المفردة التي أتت في "لسان العرب" على صيغة "فَعْل" (1252)، حققت منها (404) صيغة "فُعول" على مستوى الجمع، وحققت منها (206) صيغة فِعال.[2]

الملاحظةُ الأساسُ التي يجب تسجيلها هنا هي أن هذه الصيغة إذا أخذت بشكلها الخطي، بناء على النظر التراثي اللغوي العربي أو بناء على الدرس اللساني الحديث، تحقق صيغتين متقابلتين على مستوى الجمع هما: "فُعول" و"فِعال". لكننا، وبناء على المرجعيات النظرية الموجهة لمقاربتنا وخاصة النظرية الأبوفونية منها، نزعم أن هذه الازدواجية في التحقيق هي ازدواجية سطحية، وأن التفرع الوارد في (18) هو نتيجة لنظر مبني على وجود ثلاث صيغ اسمية فقط في اللسان العربي حاملة لصائت واحد (أي ساكنة العين). لكنه وبالعودة إلى الفرضية الثانية المعتمدة في هذا البحث، فهذه الصيغة التي تتحقق على المستوى السطحي [a] بين العنصر الأول من الجذر والعنصر الثاني منه، هي في النظر الصواتي الأبوفوني صيغتين: صيغة تحمل صائتًا تصنيفيًّا /A^+/، وصيغة تحمل صائتًا تصنيفيًّا[3] /$Ø^+$/.

[1] انظر التاقي 1999، ودهاب سارة 2018 وسارة دهاب (قيد الإنجاز).

[2] نشير إلى أن التصنيف المعتمد معجميًّا في الأدبيات التراثية العربية يعطينا أيضًا نسبًا لأسماء تحقق صيغتي الجمع "فُعول" و"فِعال". وسنبين بعد حين أن هذه الازدواجية في التحقيق لها أصلين مختلفين.

[3] فهذا الافتراض شبيه بالافتراض الذي وضعة كرسال ولوفنشتام Guerssel&Lowenstamm1996 بالنسبة لصيغ الأفعال الثلاثية المجردة العربية.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

وللبرهنة على مدى وجاهة هذا الافتراض سنبدأ أولًا بملاحظة المعطيات الآتية:

(19)

(أ.19)

شكل المفرد	النسخ الأصواتي	شكل الجمع	النسخ الأصواتي
أَمْر	ʔamr	أُمور	ʔumuur
بَحْث	baħṯ	بُحوث	buħuuṯ
بَدْر	Badr	بُدور	buduur
بَحْر	Baħr	بُحور	buħuur
حَرْف	Arfħ	حُروف	ħuruuf
شَمْس	Amsš	شُموس	umuusš
شَمْع	amʕš	شُموع	umuuʕš

(ب.19)

شكل المفرد	النسخ الأصواتي	شكل الجمع	النسخ الأصواتي
سَهْم	sahm	سِهـام	sihaam
كَلْب	kalb	كِلاب	kilaab
بَغْل	baɣl	بِغـال	biɣaal
حَبْل	ħabl	حِبال	ħibaal
نَبْل	nabl	نِبـال	Nibaal
عَبْد	ʕabd	عِبـاد	ʕibaad
رَحْل	raħl	رِحـال	Riħaal

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا المعطيات الواردة في (19.أ) تحقق جموعًا على صيغة "فُعول" بينما تلك الواردة في (19.ب) تحقق جموعًا على "فِعال"؛ وكلاهما يتحققان في المفرد خطيًّا وسطحيًّا على صيغة "فَعْل"؟ الجواب يكمن في الاختلاف الحاصل بين الصائت التصنيفي المرافق للجذر في المعطيات (19.أ) والصائت التصنيفي المرافق للجذر في المعطيات (19.ب)، هذا يفضي إلى أننا أمام صيغتين مختلفتين وليس صيغة واحدة. ولتوضيح ذلك، سنبدأ بوضع التمثيل الصواتي الذي نفترضه لصيغة المفرد انطلاقًا من الهيكل الموحد الذي وضعناه في (17)، ثم سنباشر عملية توليد المقابل الجمعي لكل صيغة من الصيغ المفردة من الصيغ الأربعة.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

(20)

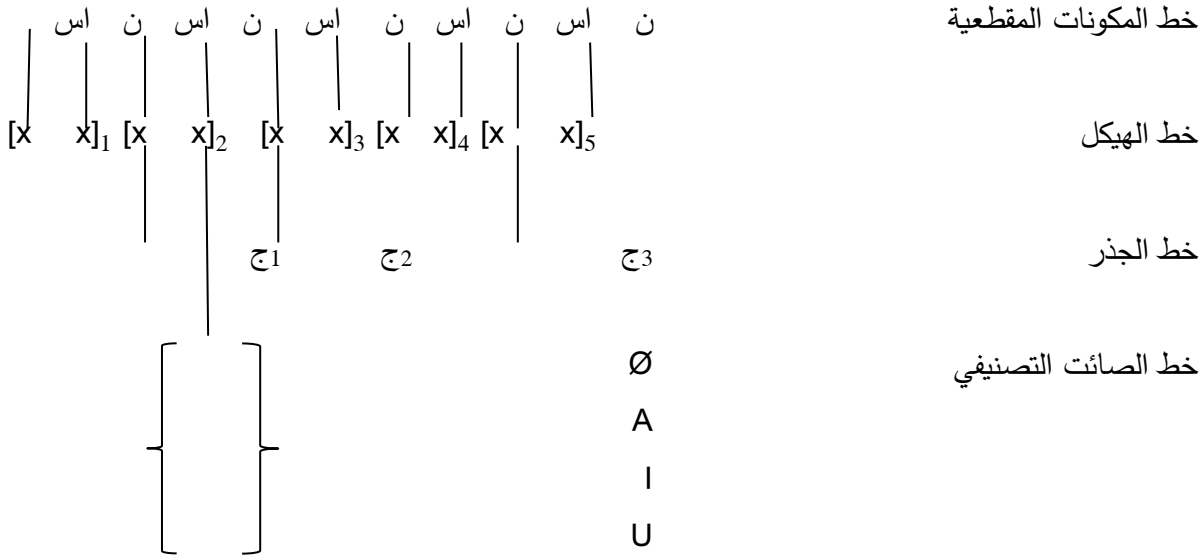

التمثيل الصواتي العام لصيغ المفرد الحاملة لصائت واحد (الساكنة العين)

بناء على الهيكل العام سنبدأ الاشتغال على التوليفات الممكنة بينه وبين كل صائت تصنيفي على حدة.

4- 1- التوليف مع الصائت التصنيفي /Ø+/

(21)

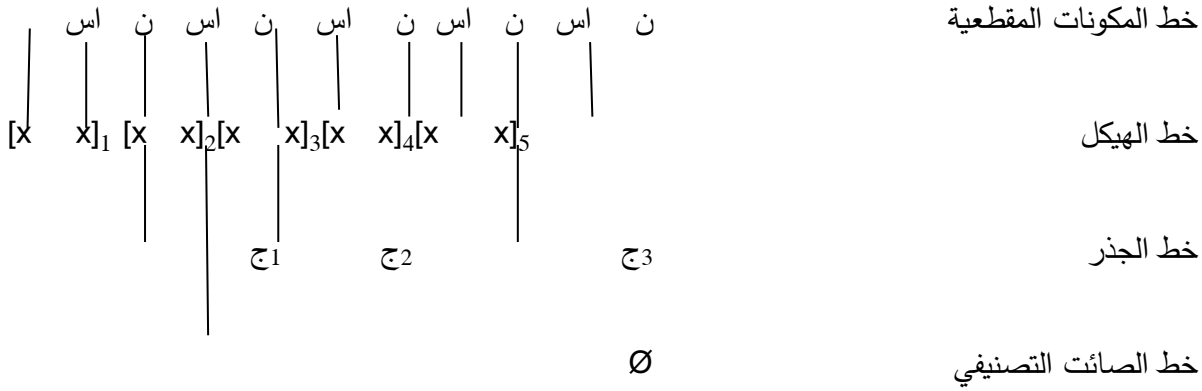

انطلاقًا من المسار الأبوفوني الوارد في (12) فإن العنصر الصواتي/Ø/ سيتحقق على المستوى الأصواتي غير النسقي [a]. يجعلنا، هذا الأمر، نسجل أن ميزة المفرد في اللسان العربي تكمن في كون صائته التصنيفي ليس خرجًا لتقابل أبوفوني، بل يمثل دخلًا في العملية التقابلية مفرد//جمع. فصيغ المفرد هي [- أبوفونيا] بينما صيغ الجمع هي [+ أبوفونيا].

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

لذا فتوليد صيغة الجمع التي تقابل صيغة المفرد الممثلة أعلاه في (21)تتطلب الإجراءات الآتية:

- الإجراء الأول: إحداث خط ملء لاستقبال العنصر الذي سيولد أبوفونيًّا من العنصر التصنيفي باعتبار صيغة الجمع تتسم بسمة [+ أبوفونيا].
- تشيط المقطع رقم "4" لكي تستقبل نواته العنصر المولد أبوفونياً.
- هيكلة علاقات العمل gouvernement بين نواة المقطع رقم "4" ونواة المقطع رقم "3" قصد ضمان تمدد العنصر المربوط بالنواة رقم "4" والارتباط بنواة المقطع رقم "3".

ويمكننا التمثيل لهذه الإجراءات عبر الخطاطة الآتية:

الإجراء الأول:

(22)

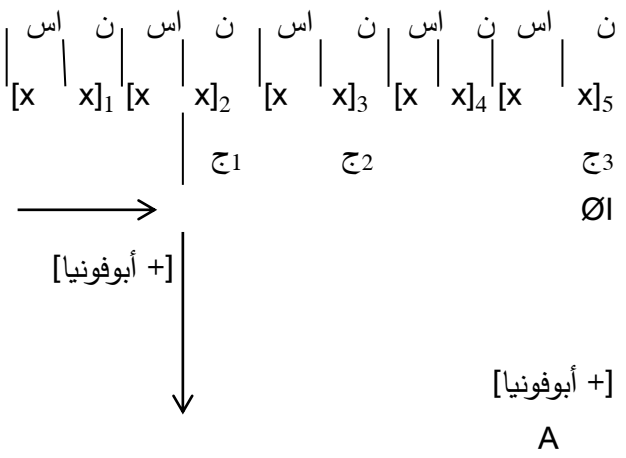

الإجراء الثاني:

(23)

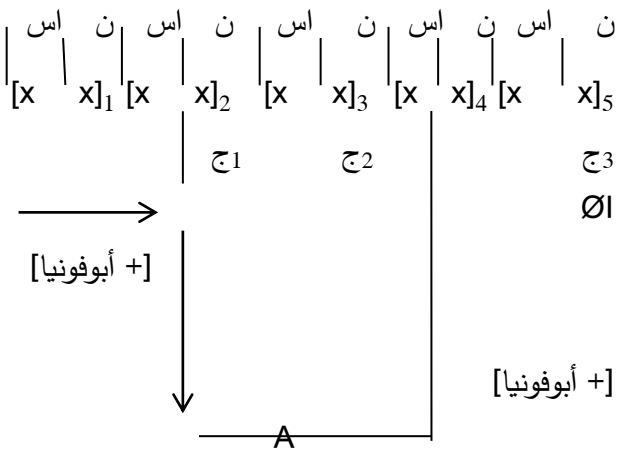

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

الإجراء الثالث:

(24)

خط عمل الأنوية[1]

خط المكونات المقطعية

خط الهيكل

خط الجذر

خط الصائت التصنيفي

خط الملء

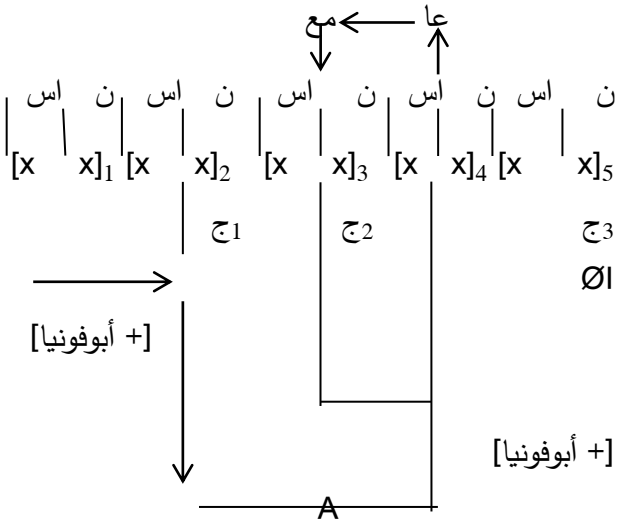

والنتيجة التي يمكن استخلاصها أن "فَعْل" التي تحقق جمعا على "فِعال" تخص الأسماء التي تحمل صائتاتصنيفيا/$Ø^+$/.

4- 2- التوليف مع الصائت التصنيفي /A^+/

أما تلك التي تحقق جمعًا على "فُعول" فصائتها التصنيفي وفق افتراضنا هو /A^+/. ويمكن تتبع الإجراءات السابقة نفسها لتحقيق ذلك:

الإجراء الأول:

(25)

خط المكونات المقطعية

خط الهيكل

خط الجذر

خط الصائت التصنيفي

خط الملء

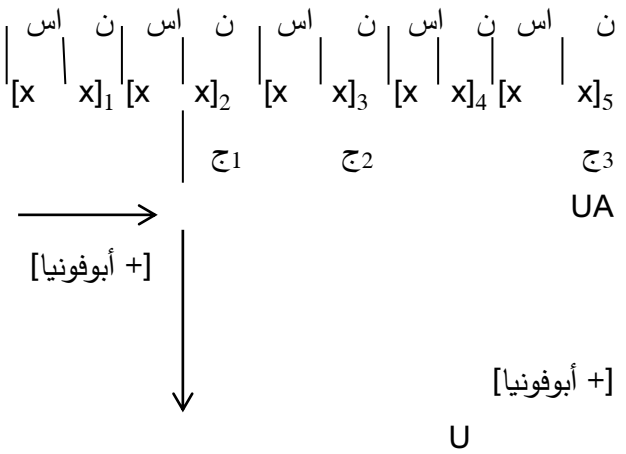

[1] نقصد بـ"عا" عامل gouverneur، وبـ"مع" معمول فيهgouverné. وطبقًا لنظرية العمل الصواتية فالنواة العاملة تمنح النواة المعمول فيها مادتها الصائتية إذا لم يكن أي حاجز في حيز العمل. ونقصد بالحاجز وجود استئناف مملوء في داخل حيز العمل.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

الإجراء الثاني:

(26)

خط المكونات المقطعية

خط الهيكل

خط الجذر

خط الصائت التصنيفي

خط الملء

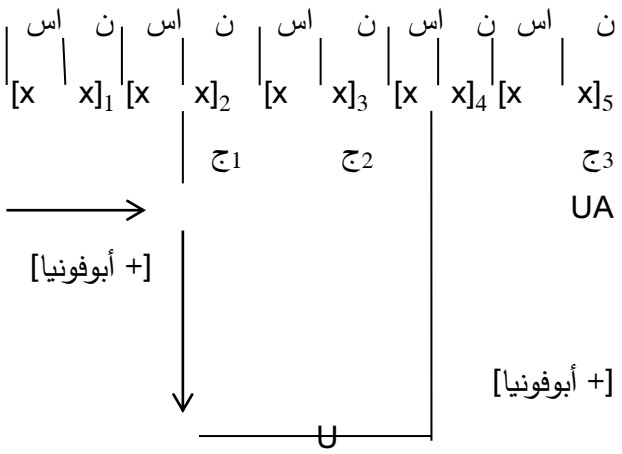

الإجراء الثالث:

(27)

خط عمل الأنوية

خط المكونات المقطعية

خط الهيكل

خط الجذر

خط الصائت التصنيفي

خط الملء

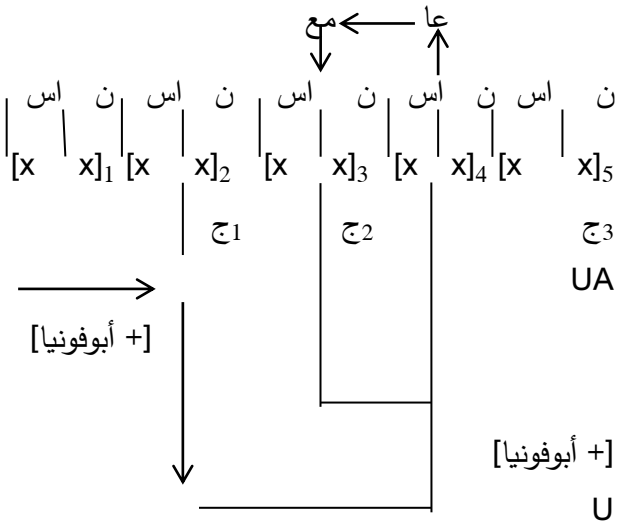

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

ويمكننا تلخيص افتراضاتنا على نحو أكثر تركيزًا كالآتي:

(28)

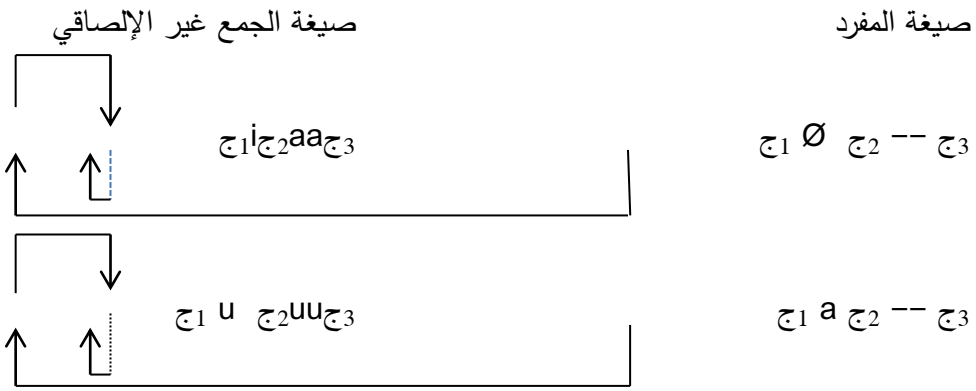

4- 3- التوليف مع الصائتين التصنيفيين/°I/ و/°U/

بتطبيقنا الإجراءات ذاتها على الصيغ الحاملة للصائت[i] بين العنصرين الجذرين الأول والثاني (المكسورة الفاء) سنحصل على خرج لاحن متمثل في صيغة غير موجودة أصلًا ضمن قائمة صيغ الجموع المقابلة لصيغ المفرد الواردة أعلاه، هذه الصيغة هي "فَعول" بفتح الفاء وضم العين لذا نرمز للحنها بالنجيمة الموضوعة فوقها[1]:

(29)

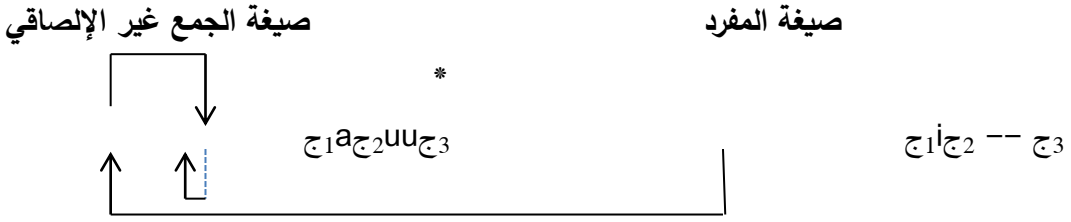

إن الوضع أعلاه يدفعنا إلى أمرين اثنين هما: إما أن نحكم بأن الآلة الصرافية التي وضعناها لتوليد صيغ الجموع غير صالحة ونتراجع عن خطنا البحثي، أو أن نعمق النظر لاستجلاء الاختلاف الموجود بين العنصرين الصائتين/$Ø^{+}$/ و/A^{+}/ من جهة والعنصرين الصائتيين/°I/ و/°U/ من جهة ثانية.

بالعودة إلى مبادئ نظرية العمل والجذب الصواتية la théorie du charme et du gouvernement(كايولوفنشتاموفيرنيو Kaye, Lowenstamm et Vergnaud 1988) نجد أن أصحابها

[1] إننا لم نكن نفهم ما سبب عدم وجود صيغ جموع مثل : "فَعول"، و"فَعيل"، و"فَعال"، و"فِعيل"، و"فِعول"، و"فُعال"، و"فُعيل"، مقابلة للأسماء الثلاثية المجردة المفردة. لكن مقاربتنا الأبوفونية مكنتنا من تفسير ذلك بشكل سلس عبر الإجراءات التي سطرناها أعلاه.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

يوزعون العناصر الصواتية إلى ثلاثة مجموعات بناء على خصيصة أسموها "الجذب" charme، فالصوامت تحمل جذبًا سلبيًّا charme négatif، والصوائت الخالصة تحمل جذبًا إيجابيًّا charme positif. أما العنصران /I/ و/U/ فقد وضعت لهما النظرية جذبًا محايدًا charme neutre نظرا للتلونات التي يعرفانها في تحققهما الصوتي. فتارة يتحققان صامتين إذا تم ربطهما مقطعيًّا خارج موقع النواة، وتارة أخرى يتحققان صائتين إذا ما تم ربطهما بموقع النواة داخل المقطع. وقد أبرزنا في التاقي 1999، والتاقي 2018، والتاقي 2021، كيف أن هذا الوسم، أي الجذب المحايد، يعطي لهذين العنصرين وضعًا خاصًّا داخل النظام الصواتي للسان العربي، ويجعل تصرفهما يخضع لمجموعة من الشروط.

فعلى المستوى الأبوفوني، لا يمكن لهذين العنصرين إنتاج علاقة أبوفونية إحداثية rapport apophonique par création على مستوى التقابل الأبوفوني مفرد//جمع في ما يخص التناوب الصائتي الخاص بالصائت التصنيفي، كما هو الحال بالنسبة للعنصرين الصائتين/$Ø^{+}$/ و/A^{+}/ اللذين يحملان جذبًا إيجابيًّا. لذا، فالعلاقة التي ينتجانها هي علاقة أبوفونية استنساخيةrapport apophonique par reproduction على هذا المستوى. بمعنى أن العنصر /I°/، شأنه في ذلك شأن العنصر /U°/ لا يمكنهما سوى استنساخ نفسيهما على مستوى التناوب الصائتي الأبوفوني الخاص بالصائت التصنيفي ليتم بعدها انطلاق إجراء تنشيط مقطع الجمع لاستقبال العنصر المولد على خط الملء والدخول في علاقة عمل مع نواة المقطع "3" للتمدد إليها:

- ✓ **التوليف مع الصائت التصنيفي°I/**

(30)

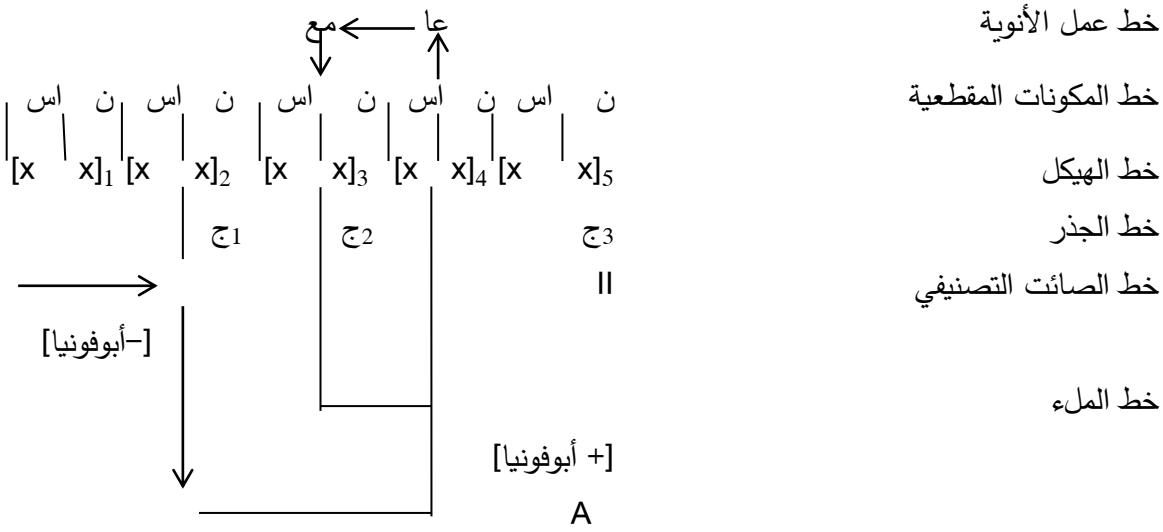

اخطاطة التقابل الصيغة المفردة "فِـعْـل" مع صيغة الجمع "فِـعـال"

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

✓ **التوليف مع الصائت التصنيفي/U°/**

(31)

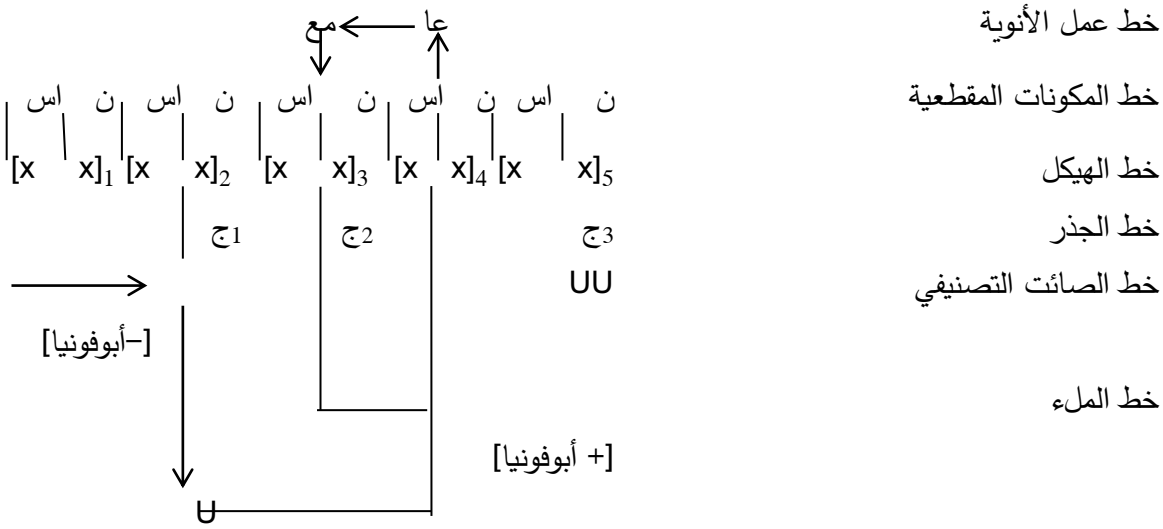

خطاطة التقابل الصيغة المفردة "فُـعْل"مع صيغة الجمع "فُـعـول"

يمثل العنصر /U°/، وفق المسار الأبوفوني الذي وضعناه في (13) نقطة نهاية المسار لذا فهو علاوة على حمله جذبًا محايدًا فهو غير مؤهل لإنتاج علاقة أبوفونية إحداثية، فهو لا يتوافر على أي عنصر يقابله أبوفونيًّا لذا فإذا كان يشكل دخلا لأي شكل صرافي فمعنى ذلك أنه سيلازم كل الأشكال المرتبطة أبوفونيًّا بهذا الشكل[1].

ويمكننا اختزال افتراضاتنا بشأن هذين العنصرين كما يلي:

(32)

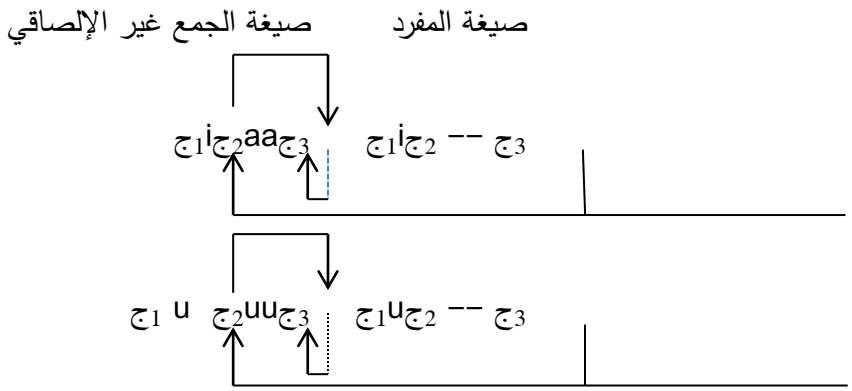

[1] نمثل لهذا الوضع بالصيغة الفعلية الثلاثية المجردة "فَعُل"، فالصائت التصنيفي لهذه الصيغة يلازمها في الماضي وفي الحال.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

الخاتمة

لقد مكنتنا الآلة الصرافية التي وضعناها وفق الفرضيات المعتمدة من ضبط الآليات الإجرائية التي تخول تحصيل الصيغ الثلاثية المجردة للأسماء المفردة وصيغ الجموع غير الإلصاقية المقابلة لها. لكننا، وبالعودة إلى معطيات اللسان العربي، وجدنا أن هناك أسماء مفردة تتحقق على صيغة في الجمع لا تساير الآلة الموضوعة أعلاه. ونقصد بهذه الأسماء تلك التي تتحقق في شكلها المفرد على صيغة "فِعْل" (بكسر الفاء) وتتحقق في جمعها على صيغة "فُعول". وأيضا تلك التي تحقق شكلًا مفردًا على "فُعْل" (بضم الفاء) وتحقق جمعًا على صيغة "فِعال".

فتصرف هذه الأسماء، وإن كانت نسبتها إحصائيًّا لا تشكل عائقًا أمام افتراضاتنا، يحتاج إلى تدقيق معمق نشتغل عليه حاليًّا. وقد توصلنا إلى ضبط بعض الجوانب التي يمكن أن يكون لها دورًا تفسيريًّا لتصرف التقابل "فُعْل" // "فِعال، نحو طبيعة الجذر (مضعف، أجوف يائي،...).

إننا نهدف من وراء الآلة الصرافية التي عملنا على بلورتها في هذا العمل، إلى وضع ميكانيزم قادر على ضبط العلاقة الجامعة بين شكل اسمي مفرد مبني على صيغة مجردة وجذر ثلاثي ومقابله على مستوى الجمع. وقد بينا كيف أن هذه العملية يمكن النظر إليها من زاويتين اثنتين: زاوية مجردة عامة ترتبط بهيكل الصيغ؛ حيث افترضنا، من جهة، وجود هيكل صيغي واحد جامع لمختلف أشكال المفرد، وأن التمييز بينها لا يرتبط بالصيغة وإنما بالصائت التصنيفي الذي يسمها ويجعلها تنتمي لمجموعة معينة. ومن جهة ثانية قدرة هذا الهيكل الصيغي على توليد أشكال المفرد وأشكال الجمع غير الإلصاقي بناء على سيرورة من الإجراءات تعتمد مبادئ النظر الصواتيو الصرافي الكلي universel. وقد مكنتنا هذه الآلة الصرافية من تفسير الترابطات الحاصلة بين أشكال الأسماء المفردة وأشكال الأسماء المجموعة، كما مكنتنا من تفسير سبب عدم وجود أشكال صيغية أخرى إلى جانب الأشكال المستعملة في اللسان العربي. وقد بنينا هذا التفسير على عمليات تفاعلية بين طبيعة العنصر الصائتي التصنيفي للاسم الثلاثي المفرد المجرد والمسار الأبوفوني، وآليات تنشيط مقاطع الهيكل الجامع المولد، والشبكة العلائقية الرابطة بين المكونات المقطعية لهذا الهيكل. وأشرنا في الأخير إلى بعض التقابلات التي لم نتوصل بشأنها لحد الآن إلى تفسير عميق ومقنع، وآثرنا ألا نطرح، في هذه الورقة، النتائج الأولية التي استخلصناها من دراستنا لها. ونعد القارئ بالعودة إليها في عمل قادم بإذن الله باعتبار دراسة الجموع في اللسان العربي تمثل مجال شاسعًا ومتشعبًا.

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

قائمة المصادر والمراجع

- الأستراباذي؛ محمد بن الحسن الرضي نجم الدين. **شرح شافية ابن الحاجب،** (ثلاثة أجزاء)، تحقيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1982م
- الإشبيلي؛ ابن عصفور **الممتع الكبير في التصريف،** تحقيق فخر الدين قباوة.بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ط. 1، 1996م
- الأشموني؛ شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي بيروت لبنان الطبعة الأولى 1955
- التاقي؛ محمد. "**التكرار الصامتي والتعاقب الصائتي في اللغة العربية**" ضمن كتاب **قضايا في اللسانيات العربية**، إعداد عبد اللطيف شوطا، وعبد المجيد جحفة، وعبد القادر كنكاي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، 1992م
- التاقي، محمد:
- **الأفعال التي لا ماضي لها في اللسان العربي: مقاربة صرافية مبتكرة**"منشور بكتاب: **في اللسانيات العربية، مبادئ نظرية وظواهر وصفية،** (تأليف جماعي)، إعداد أحمد بريسول ومحمد غاليم وعبد الرزاق تورابي، منشورا دار كنوز للمعرفة، 2021.
- "**اكتساب النظام الصواتي العربي وتعلمه: المحطات والعوائق**"، **مباحث نحوية ولسانية،** (تأليف جماعي)، إعداد وتنسيق محمد التاقي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 91،2021م
- **مقاربة صرافية مبتكرة لتشكيل الجذور الثلاثية "المعتلة" في اللسان العربي،** (تأليف مشترك مع الدكتورة عايدة البصلة)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 92،2021م
- "**مقاربة صرافية مبتكرة للجذور المعتلة في اللسان العربي: الأفعال الثلاثية أنموذجا**" ضمن كتاب **مقاربات لسانية**، إعداد عبد المجيد جحفة، منشورات مختبر اللسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، 2018م
- التاقي؛ محمد، وسارة، دهاب. "**تصرف الهمز في القراءات القرآنية: دراسة صواتية ثلاثية الأبعاد**"، ضمن كتاب **علم الأصوات وتكامل المعارف: التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم القراءات، الجزء الرابع،** تنسيق وتقديم د. عبد الحميد زاهيد وآخرون، إربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2020
- ابن جني؛ أبو الفتح عثمان:
- **الخصائص.** (ثلاثة أجزاء)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، طبعة بدون تاريخ.
- **سر صناعة الإعراب.** تحقيق حسن هنداوي. دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية 1993م

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

- **اللمع في العربية**. تحقيق سميح أبو مغني. عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1993م
- دهاب؛ سارة:
- دراسة صرف–صواتية لجموع التكسير الواردة في المجلدات الثلاثة الأولى من معجم "لسان العرب" لابن منظور، بحث لنيل دبلوم الماستر، مخطوط، جامعة السلطان مولاي سليمان، المغرب، 2018
- (قيد الإنجاز): دراسة صرف–صواتية لجموع التكسير الواردة في معجم "لسان العرب" لابن منظور، بحث لنيل الدكتوراه، جامعة محمد الخامس بالرباط.
- العلوي؛ أحمد. التعريب والصرف العربي: مقدمات أصولية، "**اللسان العربي، 304–319**، 2010م
- ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، (15 جزءا)، طبعة دار المعارف.
- ابن يعيش؛ موفق الدين أبو البقاء يعيش:
- **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (بدون تاريخ)
- **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، حلب، المكتبة العربية، الطبعة 1. (1393 هـ / 1973 م)

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- BOHAS, GEORGES (1982): Contribution à l'étude de la méthode des grammairiens arabes en morphologie et en phonologie d'après des grammairiens arabes "tardifs", [Texte imprimé], Atelier national de reproduction des thèses, Université de Lille 3.
- CHEKAYRI, A. & T. SCHEER (1996): "The Apophonic Origin of Glides in Classical Arabic's Verbal System", In *Studies in Afroasiatic Grammar*, edited by Jacqueline Lecarme, Jean Lowenstamm and Ur Shlonsky, Holland Academic Graphics The Hague. Pp.: 62-76.
- CHEKAYRI, A. & T. SCHEER (1998): "La provenance apophonique des semi-voyelles dans les forms verbales en arabe classique", dans *Langues & Linguistique* **2, pp : 15-54**
- ENCREVÉ PIERRE (1988): *La Liaison avec et sans enchaînement. Phonologie tridimensionnelle et usages du français,* Éditions du Seuil, Paris
- GUERSSEL, MOHAMED & JEAN LOWENSTAMM (1996)."Ablaut in Classical Arabic measure I active verbal forms". In Lecarme, Schlonsky&Lowenstamm (eds.), *Studies in Afroasiatic Grammar:* 123-134. The Hague: Holland Academic Graphics.
- KAYE, JONATHAN&JEAN LOWENSTAMM(1984). "De la syllabicité" Dans *Forme Sonore du Langage*, edited by François Dell, Daniel Hirst & Jean-Roger Vergnaud, 123-159. Paris: Hermann.
- KAYE, JONATHAN , JEAN LOWENSTAMM & JEAN-ROGER VERGNAUD (1988) [1985], « La structure interne des éléments phonologiques: une théorie du charme et du gouvernement », In *Recherches Linguistiques de Vincennes*, 17, pp: 109-134
- KIHM, ALAIN (2003). « Les pluriels internes de l'arabe: système et consequences pour l'architecture de la grammaire » In *Recherches linguistiques de Vincennes*,32, p. 109-156

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022

- LOWENSTAMM, JEAN (2003).« À propos des gabarits », Recherches linguistiques de Vincennes [En ligne], 32 , mis en ligne le 06 juin 2005, consulté le 15 Décembre 2015. URL: http://rlv.revues.org/439
- LOWENSTAMM, JEAN& KAYE, JONATHAN (1986) .« Compensatory Lengthening in Tiberian Hebrew, Theoretical Implications », in Sezer, E., &Wetzels, L., eds, *Studies in Compensatory Lengthening***,** Dordrecht.

- McCARTHY, JOHN (1979).*Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph. D., MIT, Inédit.

- McCARTHY, JOHN J. (1981). «A prosodic theory of nonconcatenative morphology»,LINGUISTIC INQUIRY 12: 373-418.
- McCARTHY, JOHN J. & ALAN S. PRINCE (1990). «Foot and word in prosodic morphology: the Arabic broken plural»,*Natural Language and Linguistic Theory* 8: 209-283.
- SEGÉRALE, PHILIPPE, (1995). *Une théorie généralisée de l'apophonie*, thèse de doctorat, Université Paris 7.
- TAKI, MOHAMMED (1990): *Syllabation, Association et Variation: Approche phonologique tridimensionnelle de l'arabe*, Thèse pour le Doctorat en Linguistique, Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales (EHESS), PARIS
- الندوة من تنظيم معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، بتعاون مع جمعية اللسانيات بالمغرب، الرباط.
- TAKI, MOHAMMED (1999)**:***Apophonie, Charme, Gouvernement et Identification: Aspects de la morphologie et de la phonologie de l'arabe*, Thèse pour le Doctorat d'Etat, Université Sidi Mohammed ben abdellah, Fes, Maroc, (inédit)
- TAKI, MOHAMMED (2000/1): « Approche prosodico-apophonique des clusters consonantiques initiaux en arabe classique » . Dans *Langues et littératures du monde arabe*, n°1/2000 *Linguistique arabe et sémitique*علم اللغات العربي والسامي , ENS édition مركز دراسات لغات وآداب العالم العربي, Édité par Djamel Kouloughli, Georges Bohas
- TAKI MOHAMMED (2021)**:** « Broken Plural In ClassicalArabic : An Apophonic Approch » in *أبحاث في اللسانيات العربية المقارنة*، العدد 2، إشراف أحمد بريسول، أصكوم للطباعة والنشر، القنيطرة

© جميع الحقوق محفوظة،عمادة البحث العلمي والابتكار/ جامعة الزيتونة الأردنية 2022